الفساد وتأثيره على التنمية الاقتصادية في العراق

ستار الخفاجي

01 اب 2026

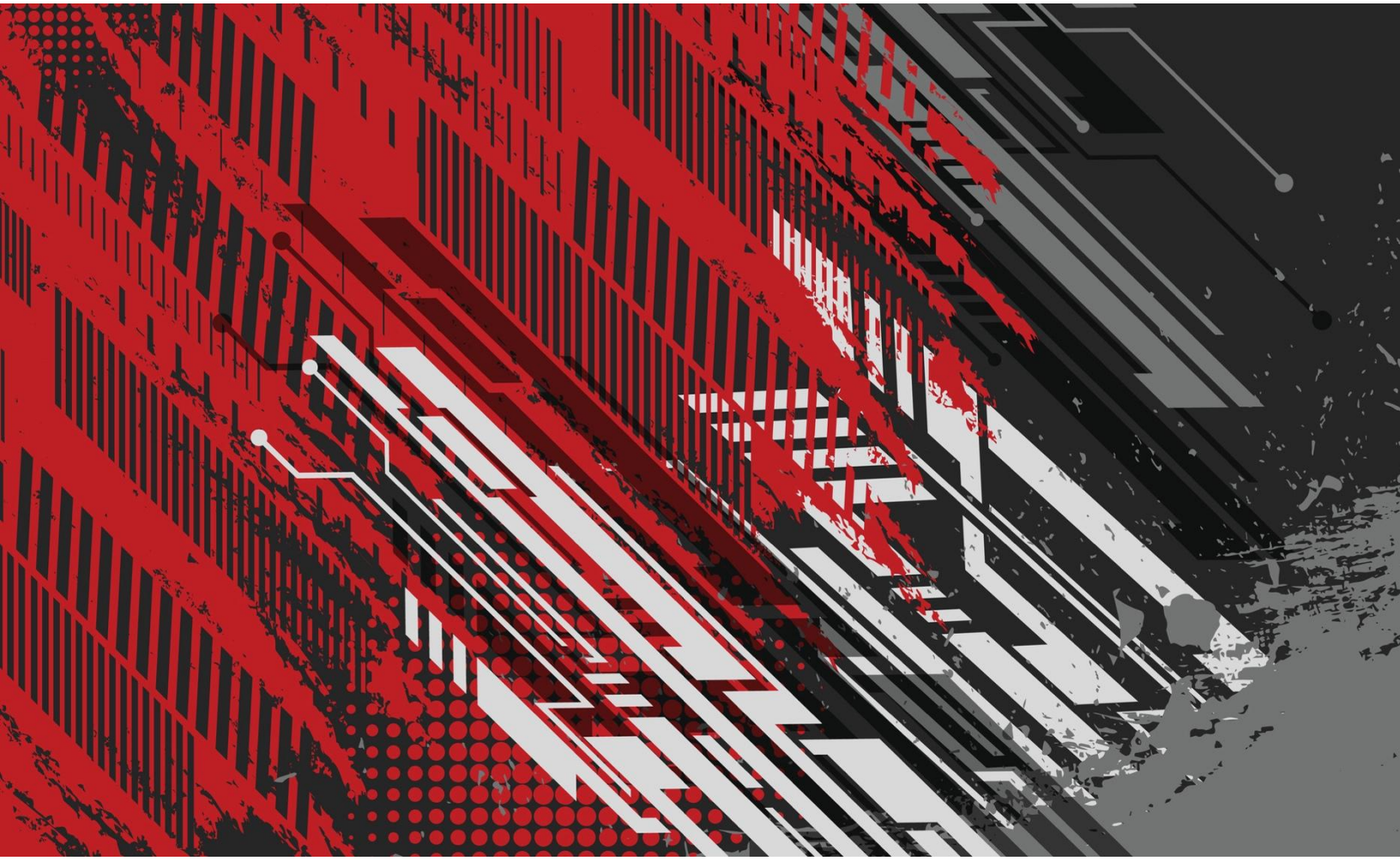

حقوق النشر محفوظة © 2026 | iraqieconomists.net | info@iraqieconoists.net | الهاتف: ٠٠٩٦٤٧٨٦٦٢٩٦٦٠٠+ | منذ عام ٢٠٠٩

الفساد وتأثيره على التنمية الاقتصادية في العراق

تمهيد

يُعدّ الفساد أحد أخطر التحديات البنيوية التي واجهت العراق وما زالت تؤثر في مساره السياسي والاقتصادي، إذ ينعكس بصورة مباشرة على جهود التنمية ويُضعف قدرة الدولة على إدارة مواردها بكفاءة وتحقيق نمو اقتصادي مستدام. فالفساد، بما يتضمنه من شبكات مصالح ومحسوبية وتلاعب في العقود والمال العام، يعرقل عمل المؤسسات، ويقوّض ثقة المواطنين بالدولة، ويحدّ من إمكانات تحسين مستوى المعيشة وتطوير الخدمات الأساسية. وبذلك يصبح الفساد عاملًا معيقًا للتنمية الشاملة، لا مجرد خلل إداري أو تجاوز قانوني.

تعريف عام للفساد. يُقصد بالفساد استخدام السلطة أو المنصب العام لتحقيق منفعة شخصية أو خدمة مصالح فئة معيّنة، ويتخذ أشكالًا متعددة مثل الرشوة والاختلاس والمحسوبية واستغلال النفوذ والتلاعب في العقود الحكومية. ويُعدّ الفساد ظاهرة معقّدة تتداخل فيها الأبعاد القانونية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية، ما يجعل فهمه مرتبطًا بالإطار النظري الذي يُفسَّر من خلاله. فبينما تنظر بعض المقاربات إلى الفساد بوصفه سلوكًا فرديًا منحرفًا عن القواعد الأخلاقية والقانونية، ترى مقاربات أخرى أنه ظاهرة بنيوية ناتجة عن طبيعة التنظيم الاقتصادي وعلاقات السلطة داخل المجتمع.

الفساد من المنظور الليبرالي. يقدّم الاقتصاد السياسي الليبرالي فهمًا مختلفًا للفساد، إذ يميل إلى اعتباره انحرافًا أخلاقيًا أو سلوكًا فرديًا مخالفًا للقانون، يقوم به موظف عام يستغل منصبه لتحقيق منفعة خاصة. وفي هذا المنظور، يُنظر إلى الفساد بوصفه خللًا في أداء الفرد أو في التزامه بالقواعد القانونية، لا بوصفه ظاهرة بنيوية متجذّرة في طبيعة النظام الاقتصادي أو في علاقات السلطة.

ويستند هذا التصور إلى المبادئ الأساسية للفكر الليبرالي التي تفترض أن السوق، إذا تُرك يعمل وفق قواعد المنافسة والشفافية، قادر على الحدّ من الفساد عبر آليات الضبط القانوني والمؤسسي. لذلك، تُعزى مظاهر الفساد في التحليل الليبرالي إلى ضعف سيادة القانون، أو غياب الشفافية، أو قصور الرقابة، أو انحراف بعض الأفراد عن المعايير الأخلاقية التي يفترض أن تحكم العمل العام.

وبهذا المعنى، يظل الفساد في الاقتصاد السياسي الليبرالي ظاهرة "فوق بنيوية"، تُعالج من خلال تحسين الحوكمة، وتعزيز استقلال القضاء، وتطوير آليات المساءلة، بدل النظر إليه كنتاج مباشر لطريقة تنظيم الاقتصاد أو لطبيعة توزيع السلطة داخل المجتمع. فهو خلل إداري أو قانوني يمكن إصلاحه عبر تقوية المؤسسات، لا عبر تغيير البنية الاقتصادية أو العلاقات الطبقية.

الفساد من المنظور الماركسي.

الماركسي لا يتعامل مع الفساد بوصفه انحرافًا أخلاقيًا أو سلوكًا فرديًا يصدر عن بعض المسؤولين السياسيين وزبانيتهم، بل يراه ظاهرة بنيوية ناتجة عن طبيعة التنظيم الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع. فالفساد، وفق هذا التصور، يتجذّر في بنية السلطة والعلاقات الطبقية، ويُعدّ انعكاسًا مباشرًا لآليات السيطرة التي تمارسها الطبقة المالكة على موارد الدولة ومؤسساتها. ومن هنا، يتجاوز الفساد حدود السلوك الفردي ليغدو جزءًا من البنية التحتية للاقتصاد السياسي، حيث تتحدد أنماط توزيع الثروة والسلطة وفق مصالح الفئات المهيمنة.

وتتلاقى هذه الرؤية مع نظريات الاقتصاد السياسي التي تؤكد أن الفساد ليس ظاهرة طارئة، بل هو نتاج لطريقة تنظيم الاقتصاد نفسه، ولطبيعة الدولة بوصفها أداة لإعادة إنتاج علاقات القوة داخل المجتمع. فحين تُبنى المؤسسات الاقتصادية على أسس احتكارية أو ريعية، وحين تُستخدم الدولة لتكريس امتيازات طبقية، يصبح الفساد آلية وظيفية داخل النظام، تُسهِم في إعادة توزيع الموارد بما يخدم مصالح النخب المسيطرة. وبذلك، يتبدّى الفساد كظاهرة بنيوية تُعبّر عن اختلالات عميقة في نمط الإنتاج، وعن علاقة غير متكافئة بين الدولة والمجتمع، حيث تُوظَّف السلطة السياسية لخدمة مصالح اقتصادية محددة.

وعليه، فإن المفهوم الماركسي للفساد يندرج ضمن إطار أوسع لنقد الاقتصاد السياسي، إذ يربط بين الفساد وبين البنية الطبقية للدولة، وطريقة تنظيم الاقتصاد، وآليات تراكم رأس المال. فالفساد ليس مجرد خلل إداري، بل هو جزء من منطق النظام الاقتصادي نفسه، يُعيد إنتاج التفاوتات الطبقية ويُرسّخ هيمنة الفئات المالكة على الموارد العامة.

نظرة سريعة على تاريخ الفساد في العراق

يحتل الفساد في العراق اهمية استثنائية ويمثل اعاقة حقيقية للتنمية الشاملة. وقد واجهت الدولة العراقية عبر مراحلها المختلفة الفساد إلا ان حدته واشكاله اختلفت باختلاف الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

فنلاحظ انه في العهد الملكي (1921-1958) كانت مظاهر الفساد موجودة ولكنها محدودة نسبيا. وبعد عام 1958 توسع دور الدولة في الاقتصاد والإدارة وأوجد فرصاً لظهور أشكال مختلفة من المحسوبية واستغلال النفوذ. وبعد استيلاء البعث على السلطة عام 1968 شهد العراق أنماطا متعددة من الفساد ارتبطت بطبيعة النظام السياسي المركزي والامني حيث احتكرت السلطة من قبل حزب البعث كالفساد الإداري والمالي إضافة للفساد السياسي. وخلال فترة الثمانينيات والتسعينيات ساهمت الحرب العراقية-الإيرانية ثم حرب الخليج والعقوبات الاقتصادية والحصار الاقتصادي في انتشار السوق السوداء وتنامي بعض ممارسات الفساد مثل تهريب النفط عبر الحدود، ومنح عقود أو حصص نفطيّة لأشخاص وشركات مقابل مكاسب مالية او سياسية، وكذلك استغلال بعض المسؤولين نقص السلع الغذائية لتحقيق أرباح غير مشروعة. ويمكن القول أن الفساد في العراق بين 1968-2003 لم يكن مقتصراً على الرشوة والاختلاس بل شمل أبعاد سياسية وإدارية واقتصادية.

أما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق في 2003 فقد بدأ العراق مرحلة جديدة وأصبح الفساد قضية محورية تؤثر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولقد كان للاحتلال الامريكي الدور الأكبر في تفشي الفساد المالي والاداري من خلال إتاحة الفرص للشركات وحصولها على عقود ومبالغ مالية تفوق القيم الحقيقية.

تشير التقارير الى ان واردات العراق بين عامي 2006-2014، ابان حكم نوري المالكي وأمين مجلس الوزراء علي العلاق، بلغت 551 مليار دولار في حين كانت استيرادات الحكومة لا تزيد عن 115 مليار دولار. وقدرت اللجنة المالية في البرلمان العراق خسارة العراق في تلك الفترة بأكثر من 360 مليار. وهذا ما اكدته منظمة الشفافية الدولية

خلال مقابلة سرية أجراها ممثلون عن Chatham House مع مسؤول كبير في إحدى الوزارات العراقية ذكر ان ربع ميزانية تلك الوزارة قد انفق على مناقصات لعقود احتيالية، وان ربع الميزانية أهدر على فساد في الرواتب يتعلق بتعيينات سياسية على موظفين حكوميين يتقاضون اجراً منتظماً ولكن لم يسبق وان حضروا للعمل ابداً فضلاً عن الموظفين الأشباح (هم اشخاص وهميين تحصل الأحزاب السياسية على رواتب بالنيابة عنهم)

أمّا السرقات التي كُشِفَت لاحقًا، فكان من أبرزها ما عُرف بـ"سرقة القرن"، إذ اختفى نحو 2.5 مليار دولار من الهيئة العامة للضرائب، وأصبح نور زهير المتهم الأبرز في القضية.

واخيراً وليس آخرا، هناك قضية سرقات عدنان الجميلي، وكيل وزارة النفط. ووفق بيانات القضاء العراقي تم ضبط واسترداد 85 مليون دولار وكذلك استرداد 375 كيلو من الذهب مع ضبط مليارات من الدنانير. ولقد توسعت التحقيقات مع مسؤولين آخرين والحبل على الجرار مع أمل أن لا تتوقف الحكومة الحالية عند هذه الإجراءات والاستمرار في كشف السرقات من قبل المسؤولين الكبار التي صارت واضحة للعيان جدا. لقد أرهق الفساد العراق أكثر مما أرهقته الحروب فدمر الاقتصاد وانتج الفقر وحول الدولة إلى غنيمة تتقاسمها شبكات النفوذ.

ومن أهم الأسباب التي ساعدت على انتشار الفساد في هذه المرحلة:

- الظروف السياسية والأمنية غير المستقرة
- انتشار المحاصصة والطائفية
- عدم تطبيق القوانين وضعف الشفافية والمساءلة
- ضعف أو انعدام الرقابة
- البطالة والفقر

تأثير الفساد على التنمية الاقتصادية في العراق

1. هدر المال العام. يؤدي الفساد إلى تسرب جزء كبير من الأموال العامة من خلال الرشاوى والاختلاس وسرقة الأموال العامة والعقود الوهمية أو تضخيمها والمشاريع غير المكتملة، واستغلال المناصب مما يقلل من الموارد المتاحة للاستثمار في القطاعات الحيوية مثل التعليم والصحة والبنية التحتية وزيادة البطالة وبالتالي تعطيل التنمية الاقتصادية.

2. تراجع وضعف الاستثمار. يمثل الفساد عائقًا رئيسيًا أمام تطوير الاستثمارات المحلية والأجنبية، إذ يؤدي إلى إضعاف ثقة المستثمرين وترددهم في ضخ رؤوس أموالهم في بيئة تفتقر إلى الشفافية. وفي بعض الأحيان، قد يضطر المستثمر إلى دفع مبالغ غير قانونية، مثل الرشاوى والعمولات، للحصول على التراخيص اللازمة. إضافةً إلى ذلك، تساهم الإجراءات الإدارية المعقدة والبيروقراطية في زيادة التحديات التي تواجه المستثمرين، مما ينعكس سلبًا على عملية التنمية الاقتصادية ويحد من فرص نموها.

3. تراجع جودة الخدمات العامة. لا يقتصر الفساد على الرشوة والاختلاس بل يشمل اشكالا أوسع، من استغلال النفوذ وتوجيه السياسات الخدمية لفئات معينة وبذلك تؤدي الى تكريس الامتيازات الطبقية.

وعندما تُمنح العقود على أساس المحسوبية بدلاً من الكفاءة، تنخفض جودة المشاريع والخدمات العامة، مثل الطرق والكهرباء والمياه، وهو ما يؤثر سلباً على النشاط الاقتصادي والإنتاجية.

4. زيادة البطالة والفقر. الفساد يؤدي الى تعميق البطالة والفقر بشكل مباشر وذلك من خلال نهب الموارد التنموية وتوزيع الوظائف الحكومية على اسس المحسوبية والولاء الطائفي مما يؤدي إلى حرمان الكفاءات من فرص العمل وبالتالي تفاقم مشكلة البطالة. كما أن عزوف المستثمرين عن تنفيذ المشاريع الانتاجية يقلل من فرص العمل.

تشير تقارير البنك الدولي إلى أن معدلات الفقر في بعض الفترات قد تلامس 20 % (عناصر الفقر تشمل نقص الخدمات، التعليم، الصحة، اضافة الى تدني الدخل). وتعتبر محافظة المثنى اشد فقرا إذ وصلت نسبة الفقر الى 40% في حين أن نسبة الفقر في بعض محافظات كردستان لا تتجاوز 8%.

إن حجم البطالة والفقر ينعكس سلباً على الاستقرار الاقتصادي ويعرقل عملية التنمية.

5. ضعف وانعدام الثقة بالمؤسسات الحكومية.

كان انتشار الفساد سبباً رئيسياً في انعدام ثقة المواطنين بالمؤسسات الحكومية، إذ وصلت هيبة الدولة إلى أدنى مستوياتها، وتراجع الأمل بقدرة النظام السياسي على الإصلاح وتقديم الخدمات الأساسية. وقد أسهمت سياسة المحاصصة، وهيمنة المصالح الحزبية، وغياب سيادة القانون، وانتشار ثقافة الإفلات من العقاب، فضلاً عن تدني جودة الخدمات العامة، في تعميق ظاهرة الفساد وتفشيه. وأدت هذه العوامل مجتمعة إلى فقدان المواطنين الثقة بالدولة ومؤسساتها، الأمر الذي انعكس في تصاعد الاحتجاجات الشعبية، ولا سيما انتفاضة تشرين الأول 2019، التي طالبت بإصلاح النظام السياسي وإنهاء منظومة الفساد ومحاسبة المسؤولين عنها.

سبل مكافحة الفساد

الإصلاح السياسي: وذلك بالقضاء على المحاصصة تلك الافة التي نخرت الدولة ومؤسساتها، لا تبنى الدولة بالمحاصصة فكل حزب يحمي جماعته، وبدون اصلاح سياسي ومؤسسي عميق تبقى مكافحة الفساد جزئية ومؤقتة لأن الفساد في العراق لم يكن مجرد سلوك أفراد بل جزء من آليات توزيع السلطة.

بناء دولة القانون: بناء دولة القانون يعد عاملاً أساسيا في مكافحة الفساد في الدولة التي يسودها القانون حيث يخضع جميع الأفراد والمؤسسات للقوانين دون استثناء مما يحد من استغلال السلطة والممارسات غير المشروعة.

بالإضافة الى ما تقدم هذه بعض الخطوات الواجب اتخاذها لمكافحة الفساد:

- تعزيز الشفافية والمساءلة في المؤسسات الحكومية.
- تقوية الأجهزة الرقابية والقضائية وضمان استقلاليتها.
- تطبيق الحكومة الإلكترونية للحد من التدخل البشري في المعاملات.
- سنّ وتفعيل القوانين الرادعة ضد الفاسدين.
- نشر الوعي المجتمعي بأهمية النزاهة ومكافحة الفساد.

كما ينبغي ان تبدأ عملية مراجعة جميع عقود التعيين لمعرفة المسؤولين (المؤقتين) الذين ما يزالون في وظائفهم، وتكوين هيئة تحقيق مستقلة، ووقف عمل ما سمي بالدرجات الخاصة.

خاتمة

يمثل الفساد عقبة رئيسية أمام التنمية الاقتصادية في العراق، إذ يبدد الموارد ويضعف الاستثمار ويؤثر في جودة الخدمات العامة. لذلك فإن مكافحة الفساد تعد شرطاً أساسياً لتحقيق التنمية المستدامة، وتعزيز النمو الاقتصادي، وتحسين مستوى حياة المواطنين.

المصادر:

- تقارير منظمة الشفافية الدولية عن مؤشر مدركات الفساد في العراق
- تقارير برنامج الأمم المتحدة الانمائي المتعلق بالنزاهة ومكافحة الفساد في العراق.
- أبحاث الشبكة العراقية للشفافية
- عامر حسن فياض، دراسات حول الدولة والفساد في العراق
- توبي دودج وريناد منصور، الفساد تحت المظلة السياسية وعوائق الإصلاح في العراق - ورقة بحثية - Chatham House - 2021
- كاظم حبيب، الفساد في العراق - نوري المالكي وعلي العلاق نموذجاً Middle East on line - 2018
- مواقع إلكترونية متفرقة

عن الكاتب: الاستاذ ستار الخفاجي. اقتصادي مقيم في المهجر.

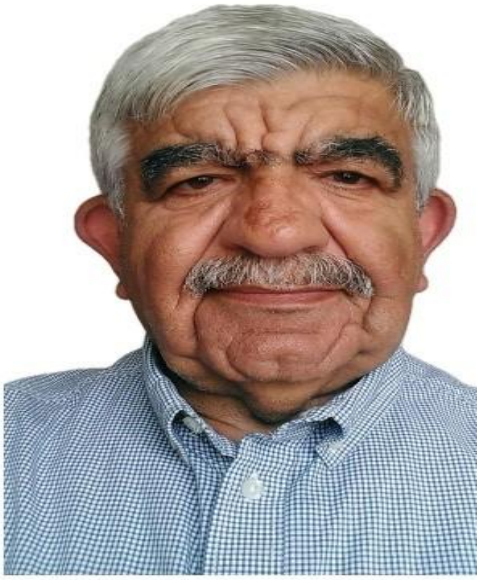

عن الشبكة:

تهدف شبكة الاقتصاديين العراقيين الى التأسيس لمرجعية اقتصادية في العراق تعمل على اعطاء الاولوية للاقتصاد قبل السياسة وتنشر الثقافة الاقتصادية بين افراد الطبقة السياسية خاصة وأفراد المجتمع العراقي عامةً متبنّية خطابا اقتصاديا علميا وساعية الى موقعاً مؤثراً في الرأي العام والمجتمع العراقي يمكنها من إيصال كلمتها الى صاحب القرار السياسي والتأثير على قرارات السياسة الاقتصادية.

ملاحظة:

-لا تعبر الآراء الواردة في الإصدار بالضرورة عن آراء أو اتجاهات تتباها الشبكة، وانما تعبر عن رأي كاتبها.

iraqieconomists.net
info@iraqieconomists.net
WhatsApp +964 786 629 6600